

الخلفية



يُخصّص هذا التقرير النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي أجرتها الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) بالنيابة عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وذلك لتقييم القضايا الاجتماعية والاقتصادية الراهنة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان. تتزامن هذه الدراسة في وقت بالغ الدقة أي في إطار الأزمة في سوريا حيث تُبين الدراسة الأثر الذي تركه التشريد والتّهجير لأكثر من ٦٧ عاماً على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، البلد الذي يستضيف اليوم أيضاً أكثر من ١١ مليون لاجئ سوري مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان.¹

تعتبر هذه الدراسة بالغة الأهمية لأنها تُوثق أيضاً وضع أكثر من ٤٢,٠٠٠ لاجئ فلسطيني قَدِموا من سوريا ويعيشون الآن في لبنان. حيث أخذ وضعهم في الاعتبار من خلال هذه الدراسة. يُعطي هذا التقرير وضع جميع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان بغض النظر عن

وقت دُخولهم وحالة تَسجيلهم لدى الأونروا ووضعهم القانوني لدى السلطات اللبنانية.

كما يهدف حجم البيانات في التقرير وعمقها إلى وضع برامج وسياسات لتحسين الظروف المعيشية وسُبل عيش اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان.

وتُعرض البيانات حول اللاجئين الفلسطينيين المُقيمين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان كل على حدة، استناداً إلى الواقع الذي يقول بأن وضع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، منذ العام ١٩٤٨، مُختلف عن وضع اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان والذين لجأوا في الآونة الأخيرة نتيجةً للأزمة في سوريا و يُعتَبرون كلاجئين في زمن الحرب، بحيث أنّ وضعهم، من وجهة نظر الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي، مختلف تماماً عن وضع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وهم الآن في الجيل الثالث من النزوح.

إذا نظرنا إلى الظروف المعيشية لمُعظم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان نجد بأنها شاقة وقد تم توثيق هذه الحقيقة في تقرير الدراسة التأسيسي المشترك بين الجامعة الأميركية في بيروت والأونروا حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في عام ٢٠١٠. تقوم الدراسة الحالية بتحديث عددٍ من النتائج التي توصل إليها تقرير عام ٢٠١٠، وتتعبّج الجوانب الرئيسية لحياة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان، مع أخذ نتائج عام ٢٠١٠ كمؤشر لظروف المعيشة ورفاهية اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان. وتماشياً مع منهاج تقرير عام ٢٠١٠، يتمّ قياس حالة الفقر لدى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من خلال منهج مُتعدد الأبعاد، كانهدام الدخل أو الأصول بالإضافة إلى التعليم والصحة والأمن الغذائي وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.

¹ UNHCR. (2015). Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon.

البُعد الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان



السلطات الحكومية وغيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات التي لا تبغي الربح لتوفير الموارد والخدمات للاجئين. ومع ذلك، يواجه اللاجئون واحدة من أسوأ الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وتشهد هذه الظروف تدهوراً متزايداً نظراً إلى للوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي يزداد ضعفاً في البلاد واستمرار الأزمة في سوريا. إنّ حوالي ثلثي اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان هم من الفقراء، وهذه النسبة لم تتغير منذ عام ٢٠١٠، كما وأنّ القوانين التمييزية ضدهم تُعيق قدرتهم على تحسين ظروفهم المعيشية وسُبل عيشهم. وبشكل تدهور البنية التحتية وانعدام الأماكن الترفيهية وحال الأزقة المتهالك وأنظمة المياه ونظم معالجة مياه الصرف الصحي المتدهورة، والمياه الملوثة، والأسلاك الكهربائية المتشابكة والممتدة إلى جانب قنوات تصريف المياه المفتوحة صورة قاتمة للوضع في المخيمات حيث يعيش أكثر من ٦٣٪ من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

على الرغم من التعديلات التي أُدخلت في شهر آب من العام ٢٠١٠ على المادة ٥٩ من قانون العمل والمادة ٩ من قانون الضمان الاجتماعي، التي أسفرت عن إلغاء رسوم تصاريح العمل للاجئين الفلسطينيين الذين ولدوا في لبنان، وإلغاء سياسة المعاملة بالمثل في ما يتعلق بمعالجة تعويض نهاية الخدمة وإصابات العمل، فإن هذه التعديلات لم تؤثر إيجاباً على أوضاعهم العملية حيث خلّصت هذه الدراسة للتأكيد على أنّ أقل من ٣٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين لديهم عقد عمل رسمي مسجّل لدى كاتب العدل يُمكنهم من تقديم طلب للحصول على تصريح عمل ليحافظوا على حقوقهم المكتسبة.

بناءً على ما تقدّم وبسبب القيود المفروضة على الكثير من حقوقهم، اعتمد اللاجئون الفلسطينيون في لبنان على الأونروا كمصدر رئيسي للمساعدة وتوفير الخدمات منذ العام ١٩٥٠ حيث تُوفّر لهم الأونروا التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والمهني والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية وخدمات تنمية وتطوير المخيمات وخدمات الحماية وخدمات الاستجابة لحالات الطوارئ. وتعمل الوكالة أيضاً بشكل وثيق مع

يعود تاريخ وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى النكبة التي حلّت في عام ١٩٤٨. ويُنظر اليوم إلى حالة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان كواحدة من حالات اللجوء التي طال أمدها، وليس كحالة لاجئين فارين من نزاع حدث منذ زمن ليس ببعيد. فبعد مضي أكثر من ٦٧ عاماً على وجودهم في لبنان، لا يزال اللاجئون الفلسطينيون يُعاملون كأجانب بموجب القانون اللبناني الذي لا يمنحهم أي وضع قانوني خاص ويحرّمهم من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها اللبنانيون. ويتبع هذا «الوضع الأجنبي» تجاه اللاجئين الفلسطينيين منذ فترة طويلة من رفض السلطات اللبنانية بشدة منح الجنسية لهم، وهو الأمر الذي يُستخدم أحياناً كمبرر لمختلف السياسات التمييزية ضدهم. أمّا على الصعيد السياسي، فقد عارض اللاجئون الفلسطينيون أيضاً التجنيس. بناءً على ذلك، وعلى الرغم من وجودهم لهذه المدة الطويلة في لبنان، فإنّ هؤلاء لا يزالون مستبعدين عن جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كما أنّهم يتعرضون للتمييز القانوني والمؤسسي وهم محرومون من حق التملك²، ويواجهون تدابير تُقيّدهم وتمنعهم من العمل في بعض المهن الحرة والنقابية.

² Amendment (296 of 20 March 2001) to the existing presidential decree 11614.

اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا الذين يقيمون في لبنان: لمحة موجزة



بشكل دوري. كما صدرت بعض أوامر الترحيل بحق أفراد من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان الذين يحملون تصاريح إقامة متتهية الصلاحية؛ ومع ذلك، لم يجر تنفيذ هذه الأوامر.

لقد سعت الأونروا سعيًا حثيثًا لتوفير المأوى الملائم والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان، الذين يُملّون زيادة بنسبة ٢٠٪ تقريباً من المستفيدين الذين يحتاجون إلى المساعدة في لبنان. باعتبارها المصدر الرئيسي للمساعدات لهؤلاء اللاجئين، وضعت الأونروا في شهر شباط من العام ٢٠١٤ برامج مساعدات نقدية شهرية لتأمين الغذاء (بقيمة ٣٠ دولار أميركي للشخص الواحد) والسكن (بقيمة ١٠٠ دولار لكل أسرة). وفي شهر نيسان من العام ٢٠١٥، وبسبب القيود المالية، تم تخفيض المساعدات الغذائية من ٣٠ دولار أميركي إلى ٢٧ دولار أميركي. وفي شهر أيار من العام ٢٠١٥، أعلنت الأونروا تعليق المساعدات النقدية الخاصة بالسكن التي تمنحها لهؤلاء اللاجئين ابتداءً من شهر تموز من العام ٢٠١٥. وجاء هذا التعليق للمساعدات في وقت أصبحت هذه الشريحة عرضة وبشكل متزايد للمعاناة، حيث أنّ المساعدات النقدية للأونروا كانت تمثل المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لـ ٩٢,٦٪ منهم، وفقاً للدراسة. وقد سمحت التطورات الأخيرة وتوافر الأموال للأونروا بتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا وإعادة توفير المساعدات السكنية شهرياً ابتداءً من شهر آذار من العام ٢٠١٦ طالما أن الموارد متوفرة.

الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان عند الحدود، ولذلك، كان الدخول إلى لبنان محدوداً للغاية بعد هذه الفترة. أما الآن، يتمتع بحق الدخول عند الحدود فقط ممن لديهم موعد لدى سفارة في لبنان، أو يحملون تذكرة سفر وتأشيرة دخول إلى بلد ثالث. وقد سجلت الأونروا عدداً محدوداً جداً من الوافدين في الأشهر التي سبقت نشر هذا التقرير.

إضافةً إلى ذلك، يواجه اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا إلى لبنان حالياً تحديات في تنظيم وضعهم القانوني أو الإقامة. فمنذ وصولهم، أصدرت المديرية العامة للأمن العام اللبناني تعاميم عدّة تسمح من خلالها للاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان من تجديد أوراق الإقامة الخاصة بهم، وكانت معظم هذه التعاميم سارية المفعول لفترات تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر، لم تصدر تباعاً، مما ترك ثغرات في تلك المدة حيث لم يكن تجديد الإقامات ممكناً خلالها من الناحية العملية.

وكان تجديد الإقامة مجاناً في العام الأول، ولكن خلال فترة ٢٠١٤ وجزء من عام ٢٠١٥، بلغت تكلفة تجديد وثائق الإقامة القانونية رسماً سنوياً قدره ٢٠٠ دولار للشخص الواحد بالنسبة لأولئك الذين تجاوزت مدة إقامتهم السنة. ووفقاً للملاحظات المسجلة، يتجنب الكثير من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان الذهاب إلى مكاتب المديرية العامة للأمن العام خوفاً من الاعتقال وأو الترحيل أو بسبب طول مدة وكلفة هذه العملية. وابتداءً من ١٧ تشرين الأول ٢٠١٥، صدرت مذكرات عدة تسمح بتجديد وثائق الإقامة مجاناً

لقد دفعت الأزمة المجاورة في سوريا بالعديد من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا إلى اللجوء إلى لبنان، البلد الذي يستضيف الآن أكثر من ١,١ مليون لاجئ سوري مسجل^٣ وأكثر من ٤٢,٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سوريا، الأمر الذي جعل من لبنان أكبر بلد مُستضيف للاجئين في العالم نسبة إلى عدد السكان. فمنذ العام ٢٠١١، أي منذ بدء الأزمة في سوريا، سعت أعداد متزايدة من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى البحث عن الأمان واللجوء في لبنان، وبحسب التقديرات فإن أعدادهم تقارب ٤٢,٢٨٤ (تشرين الثاني ٢٠١٥). وأضاف وصول اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان مزيداً من الضغط على البنية التحتية والخدمات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين القائمة وكذلك على بعض المناطق خارج المخيمات.

قبل اندلاع الأزمة في سوريا، ونتيجة القيود المفروضة على الحدود اللبنانية، عومل السوريون واللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا إلى لبنان كأجانب يرغبون في دخول البلاد. وما أن اندلعت شرارة الأزمة في سوريا تم تسهيل إجراءات الدخول بين شهري شباط وأب من عام ٢٠١٣، وبات السوريون واللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا يُعاملون كهاربين من الأزمة في سوريا. لكن بعد هذه الفترة، أصبح دخولهم مقيداً وتم وضع أنظمة استقصائية لعبور الحدود في شهر آب من عام ٢٠١٣، على الرغم من عدم تحديد ونشر أية معايير لدخولهم إلى لبنان بشكل رسمي.

وفي شهر أيار من العام ٢٠١٤، أعلنت وزارة الداخلية عن عزمها وضع قيود لدخول اللاجئين

^٣ UNHCR. (2015). Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon.

نتائج الدراسة الرئيسية



التركيبة السكانية/الديموغرافية

تستضيف محافظات الشمال ومنطقة بيروت وجبل لبنان ١٨٪ و١٥٪ منهم.

يبلغ متوسط أعمار اللاجئين القادمين من سوريا إلى لبنان ٢٥,٦ سنة وهم أصغر سنًا بخمس سنوات من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان. كما أن حجم عائلات اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان هو أكبر من حجم أسر اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان حيث يبلغ ٥,٦ أفراد مقارنة بـ ٤,٥ أفراد. يبلغ متوسط عمر رب الأسرة للاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان ٤٦ سنة، أي أنه أصغر من متوسط عمر رب الأسرة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان البالغ ٥٥ سنة.

في لبنان حالياً، كما تستوعب محافظة الجنوب الجزء الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان - ٥٢٪ يقيمون في صيدا وصور - في حين أن أصغر عدد من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان يقطنون في منطقة البقاع، ونسبتهم ٤٪ من مجمل اللاجئين الفلسطينيين. أما الشمال فيستضيف نحو ٢٠٪، في حين أن منطقتي بيروت وجبل لبنان تستضيفان حوالي ٢٤٪ منهم. يعيش ٥٢,٩٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا في الجنوب ويتركز وجودهم غالباً في مخيم عين الحلوة بنسبة ١٣,٧٪، و٥٢,٩٪ منهم يعيشون في الجنوب، وأرقامهم مماثلة لتلك التي تعود للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في هذه المناطق. تستضيف محافظة البقاع ١٤٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، بينما

لقد شملت الدراسة ١٢ مخيماً للاجئين في لبنان إضافة إلى المناطق المحيطة بها (خارج المخيمات) فتضمنت ١٢,٩٧٤ أسرة من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان و ١,٠٥٠ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا. وقد تبين أن ٦٣,٤٪ من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان يعيشون في المخيمات المقارنة بـ ٥٤,٨٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، في حين يعيش باقي اللاجئين في مناطق خارج المخيمات. ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون على خمس مناطق لبنانية، وهي البقاع والشمال بيروت وجبل لبنان وصيدا وصور. أما أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان فهو في مخيمي عين الحلوة في صيدا ومخيم الرشيدية في صور، حيث يوجد ١٥,٤٪ و ١٢,٥٪ من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين

قياس الفقر المالي

في محافظة البقاع. لذا يُعتبر أمر تزويد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان بالفرص الاقتصادية أمراً في غاية الأهمية لانتشالهم من حالة الفقر، حتى ولو تمّ توفير هذه الفرص عبر الاقتصاد غير النظامي.

يبلغ متوسط إنفاق الفرد من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان شهرياً أقل من نصف متوسط إنفاق الفرد اللبناني - حوالي ١٩٥ دولاراً أمريكياً بالمقارنة بـ ٤٢٩ دولاراً أمريكياً^٤ على التوالي. أما متوسط الإنفاق الشهري للفرد من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان فهو أقل من متوسط الإنفاق الشهري للفرد من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، ويبلغ أقل من ١٤٠ دولاراً أمريكياً.

أما بالنسبة إلى معاناة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان من الفقر فمن الممكن وصفها بأنها أسوأ، إذ يعيش ٩,٢٪ منهم في فقر مدقع (حيث لا يتمكن ٣,٥٠٠ من تلبية الحاجات الغذائية الأساسية)، في حين أن ٨٩,١٪ منهم هم فقراء في العموم (٣٥,٠٠٠ لا يمكنهم تلبية الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية).

تركز معدلات الفقر المدقع والفقر العام وتصل إلى أقصى حد لها داخل المخيمات أكثر من خارجها. ففي محافظتي الشمال والبقاع، وهما منطقتان مجاورتان لسوريا، تبلغ مستويات الفقر ٩٤,١٪ لدى اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا. أما أدنى المعدلات لدى اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا فهي تسجل في منطقة بيروت وجبل لبنان إذ تبلغ النسبة ٧٧٪. أما نسبة انتشار الفقر المدقع في محافظة الشمال فتبلغ ١٥,٦٪، في حين أنها تصل إلى ١١,٣٪

انخفضت معدلات الفقر المدقع إلى النصف لدى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان من ٦,٦٪ إلى ٣,١٪ منذ عام ٢٠١٠، في حين لا تزال معدلات الفقر العام نفسها على مدى السنوات الخمس الماضية بنسبة ٦٥٪. ويستحق هذا الانخفاض في الفقر المدقع التحقيق في الدراسات المستقبلية لتسليط الضوء على المعدّل. بيد أن هناك تناقضات في ديناميات الفقر هذه بين مختلف المناطق، فقد انخفضت معدلات الفقر قليلاً في الجنوب، ولكنها زادت بشكل طفيف في محافظات الشمال والبقاع ومنطقة بيروت وجبل لبنان. انخفضت مستويات الفقر في صيدا بنسبة ٨٪، كذلك شهدت مدينة صور انخفاضاً بنسبة ٩٪ في معدلات الفقر، فقد زادت معدلات الفقر في محافظة الشمال بنسبة ١١٪، وبنسبة ٩٪ في مناطق بيروت وجبل لبنان، وفي البقاع بنسبة ٢٪. وتُعتبر فئة الشباب أكثر الفئات تأثراً بالفقر لدى اللاجئين إذ يربح ٧٤٪ من المراهقين تحت خط الفقر، في حين يعيش ٥٪ منهم في فقر مدقع.

^٤ Central Administration of Statistics. (2012). Households budget survey. Retrieved January 31, 2016, from <http://goo.gl/9CxsTv>.

التعليم

الإعدادية و٦١,٢٪ في المرحلة الثانوية، يلتحق اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا إلى لبنان بنسب ٨٨,٣٪ و٦٩,٦٪ و٣٥,٨٪ في المراحل نفسها على التوالي. تبين أن نسبة إلتحاق الطلاب الفلسطينيين القادمين من سوريا والذين يقطنون داخل المخيمات بالمدارس أعلى بكثير (٩٣,٧٪) مقارنةً بالطلاب الذين يُقيمون في مناطق خارج المخيمات (٨٢,٦٪)، مما يدل على احتمال التأثير السلبي للقيود المفروضة على الطلاب بالنسبة إلى حركة التنقل مما يجعلهم يُحجمون عن الحصول على التعليم خارج المخيمات.

معدّلات إلتحاق اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا بالتعليم فهو أقل من معدّل إلتحاق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، والأسباب تتراوح بين بُعد مسافة المدارس والجامعات إلى القيود المفروضة على التنقل وانعدام الامكانيات لشراء اللوازم المدرسية. وتختلف معدّلات إلتحاق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان عن اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان بحسب المرحلة التعليمية، ففي حين يسجل معدّل إلتحاق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان ٩٧,٢٪ في المرحلة الابتدائية و٨٤,٢٪ في المرحلة

يُعتبر التحصيل العلمي وفرص العمل اللائقة من أهم الإجراءات الوقائية لمحاربة الفقر. ف يرتبط إرتفاع التحصيل العلمي وإرتفاع معدّلات الحضور، على حد سواء بين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، بزيادة الانفاق. ومن الجدير ذكره أن معدّل إلتحاق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان بالتعليم مُرتفع جداً، وخاصةً في المرحلة الابتدائية. وقد ازداد الإلتحاق بالتعليم الثانوي بين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان من ٥١,١٪ لي يصل إلى ٦١,٢٪ منذ عام ٢٠١٠. أما

نتائج سوق العمل

العَمال (من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا) أجورهم يومياً، في حين أن الأغلبية (٩٧,٧٪) لديهم إتفاقات شفوية فقط مع أرباب عملهم، ما يسمح بانتهاء التوظيف في أي وقت من دون إشعار مسبق. وعلاوة على ذلك، لا يحصل ٩٨,٢٪ من العاملين على إجازة مرضية أو سنوية تصل معدّلات الفقر الى أعلى من ٥٠٪ وهذا يشمل جميع المهن التي يعملون بها باستثناء المهن العليا (وظائف الياقات البيضاء)^٥، الأمر الذي يدلّ على تدني الأجور وظروف العمل غير المستقرة التي يعاني منها اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان بصورة دائمة.

المقيمين في لبنان إما لحسابهم الخاص أو كعمّال بالأجرة. أمّا المصدر الرئيسي للدخل لدى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان فهو العمل الحر، بنسبة ٤١٪، يليه العمل المأجور، بنسبة ٣٧,٨٪، ومساعدات الأونروا من خلال برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، بنسبة ٣٣,٥٪. ولا يُعاني اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في لبنان واللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا إلى لبنان من البطالة وحسب، بل تعمل الغالبية العظمى منهم في وظائف مُنخفضة الأجر تخضع في معظم الأحيان إلى ظروف عمل قاسية واستغلالية وغير آمنة. فعلى سبيل المثال، يتقاضى ٥٣,٤٪ من

يساهم عامل البطالة في إنتشار الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا على حد سواء. ويبلغ معدّل البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان نسبة ٢٣,٢٪ (بزيادة كبيرة عن معدّل ٢٠١٠ الذي يقف عند ٨٪)؛ وتصل هذه النسبة إلى حوالي ٣١٪ بين النساء. في المقابل، لا يزال معدّل البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا يُنذر بالخطر إذ يبلغ ٥٢,٥٪، ويتوزع بنسبة ٤٨,٥٪ بالنسبة للرجال، ونسبة مُذهلة تصل إلى ٦٨,١٪ لدى النساء. ويعمل حوالي ٨٠٪ من القوة العاملة بين اللاجئين الفلسطينيين

الصحة

القادمين من سوريا إلى لبنان. في حين أفادت أسر اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وأسر اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا أن ١٠٪ من أفرادها يُعانون من إعاقة. وتحسّن الظروف الصحية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان كلما ازداد التحصيل العلمي ومستويات العمل.

الفلسطينيين المقيمين في لبنان، بينما بلغت ٨٣٪ بين أسر اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا. وقد أُبلغ ٦٣٪ من المشاركين في الدراسة من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان عن معاناة فرد واحد على الأقل في أسرهم من مرضٍ حاد في الأشهر الستة الماضية، بينما بلغت هذه النسبة ٧٥٪ عند المشاركين من اللاجئين الفلسطينيين

تعتمد الأوضاع الصحية والحصول على الخدمات الصحية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان اعتماداً كبيراً على خدمات الأونروا، فقد أجمع معظم المستفتين على ذلك وهذا ما أكدته الدراسة. وصلت نسبة معاناة فرد واحد على الأقل من مرض مزمن إلى ٨١,٣٪ من بين أسر اللاجئين

^٥ Legislators, senior officials, managers and professionals.

الأمن الغذائي

يتمتع ٦٪ فقط بالأمن الغذائي، و يُعاني ٦٣٪ منهم من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويخضع اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا إلى لبنان لقيود قانونية وقيود على حركة تنقلهم، ويُعتبر وصولهم إلى سوق العمل أمراً غير آمن، كما أنهم يخضعون لظروف عمل استغلالية. ومن المرجح أن تُفسّر هذه العوامل الفجوة القائمة بين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان بما يتعلق بمعدلات الأمن الغذائي.

مماثل في الأسر المُصنّفة متوسطة من حيث إنعدام الأمن الغذائي. يتمتع ٣٨٪ من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان بالأمن الغذائي، فيما يعاني ٣٨٪ من انعدام الأمن الغذائي المتوسط و٢٤٪ من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وهناك نسبة مُقلقة تبلغ ٢٧٪ من الأطفال بين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان الذين يعيشون في أسر تُعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وتبين أنّ اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا هم أكثر عرضة للخطر، حيثُ

عموماً، تُعتبر مستويات انعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان مُماثلة لمستويات العام ٢٠١٠؛ ومع ذلك، يزداد عدد الأسر التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي الحاد. ففي حين تبقى معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي بشكل عام (المتوسطة والشديدة) من دون تغيير يذكر عن دراسة عام ٢٠١٠ (٦١,٥٪ في عام ٢٠١٠ بالمقارنة بـ ٦٢٪ في عام ٢٠١٥)، هناك زيادة بمعدل أربع نقاط مئوية في إنعدام الأمن الغذائي الحاد، مع انخفاض

حالة المسكن

أسر اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان تشكو من الرطوبة، وتعاني ٦٢٪ من المنازل من تسرب المياه، أمّا ٥٢٪ منها فتُعاني من سوء التهوية و٥٥,٢٪ من الإضاءة السيئة للغاية في حين تعاني ٨١,١٪ من منازل اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان من الرطوبة، و٦٨٪ منها من تسرب المياه، و٥٦,٤٪ منها من سوء التهوية وتعتبر ٥٧,٦٪ منها مظلمة جداً.

الظروف في أغلب بيوت اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان والذين يعيشون في المخيمات. وفي حين يعيش ٤٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا في ظروف سكنية صعبة ومكتظة جداً، يتدنى هذا الرقم بشكل بارز لدى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان إذ يبلغ تحديداً ٩٪. تكمن هذه الخلاصة من أنّ أماكن سكن ٧٨٪ من

إنّ غالبية كل من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان (٨٤٪) واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا (٧٩٪) لديهم إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، لكن ظروف سكنهم تُعتبر صعبة للغاية. فالبيوت مكتظة بشدة وتعاني من نقص في الصيانة وإمدادات الطاقة وشبكات الصرف الصحي الملائمة وأماكن التخلص من النفايات، كما تُعاني المنازل من الرطوبة و تسرب المياه. تسود هذه

الأمن

من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا عن الشعور بعدم الأمان بسبب البيئة الاجتماعية من حولهم (تصل إلى ٧٠,١٪ في منطقة بيروت وجبل لبنان ومحافظات البقاع).

المدارس، إذ يخشى نحو ٦٠,٦٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان من ترحيلهم (في البقاع يخشى ٨٣,٣٪ من ترحيلهم)، ويخشى ٦٧,٨٪ على سلامة أسرهم (٨٥,٥٪ في محافظة الشمال). وعلاوة على ذلك، يُعبر ٥٧,١٪

يعيش اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا في خوف دائم من الترحيل الذي يرتبط بالانخفاض الملحوظ لتسجيل الطلاب غير المقيمين في المخيمات مقارنةً مع سكان المخيم واللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في

مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد

إلى سوق العمل، وظروف العمل وفرص العمل وزيادة الالتحاق بالتعليم ونوعية التعليم في مختلف المراحل والمستويات التعليمية ستُخدم النواحي العقلية والجسدية والمالية وتفيدها لكل من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان.

للعمل والتحصيل العلمي المتقدم. وباستخدام مؤشر فقر متعدد الأبعاد يَشمل التعليم والعمل بالإضافة إلى النفقات، يُعتبر نحو ربع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان من الفقراء، بالمقارنة بـ ٦٤٪ من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا. لذا، فإنّ أي سياسة تربط بين تحسين سبل الوصول

أخيراً، ويغصّ النظر عن المنطقة أو المخيم أو المجموعة (اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان أو اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان)، تتحسن الظروف المعيشية للمشاركين في الدراسة ويكتسبون شيئاً من الرفاهية العامة ويتعزز شعورهم بالأمن عندما يكون لديهم فرص لاثقة